إصلاح الديمقراطيات القائمة بحذر

فيليب شميتر*

تقديم (سياسات)

تقوم سياسات بنشر دراسة قصيرة للبروفسور فيليب شميتر بعد أن نشرت له في عددها السابع دراسةً بعنوان (العجز والنقص في جودة الديمقراطيات الجديدة). في هذه الدراسة يواصل شميتر تنقيبه في الفكر الديمقراطي مطوّراً مقولاته السابقة ومراجعاً التجربة الديمقراطية في أوروبا الغربية. والرسالة التي يحاول شميتر، دائماً، الانطلاق منها هي أن الديمقراطية شيء غير ناجز حتى في الديمقراطيات الراسخة في أوروبا الغربية. في هذا التأمل السريع يقترح شميتر أن ثمة حاجةً لإصلاح الديمقراطية في غرب أوروبا؛ كي لا تواجه نقصاً في شرعيتها في المستقبل. وهو يقترح أن ذلك يجب أن يتم بحذر وخطوة خطوة.

كان شميتر قد حاز، في ربيع هذا العام، جائزةَ جوان سكيتي للعلوم السياسية، وهي أرفع جائزة قد يحصل عليها عالم في السياسة وتعادل (نوبل)، وكان قد حصل عليها قبله: روبرت دوول، وخوان لينز، وبرايين باري، وغيرهم.

كثير من - إن لم تكن غالبية - التطورات التاريخية الكبرى في المؤسسات الديمقراطية وفي الممارسة، أيضاً، تزامن مع اندلاع الحروب الكبرى أو الثورات الوطنية أو الحروب الأهلية. وللأسف فإنه لا يبدو في وقتنا الراهن أن أيّاً من هذه القفزات الأرخميدية[1] التي من شأنها إحداث تغييرات جوهرية واسعة في النظم (السياسية) يمكن أن تحدث في أوروبا المسالمة اليوم. إن

*يعتبر فيليب شميتر (١٩٣٦) واحداً من أبرز علماء السياسة في عصرنا. تنقل شميتر بين العديد من كبريات الجامعات في العالم مثل: ستانفورد وشيكاغو والجامعة الأوروبية.

الديمقراطيات الليبرالية القائمة حقاً قد تشهد أعراضاً مرضيةً مضاعفةً، بعبارات جرامتشي، غير أن هذه الديمقراطيات لا تواجه سقوطاً داخلياً أو سيطرةً من الخارج. والمصلحون المحتملون لا يستطيعون ربما استحضار أي حرب في المستقبل أو ثورات أو تمردات، والتي من شأنها أن تكون دوافع قد تقنع الطبقات الاجتماعية المحصّنة أو الجماعات التي تمتلك القوة أن تقوم بدعم توجهاتها (الإصلاحية). وهذا يعني أن هناك نافذةً صغيرةً من الفرص يمكن من خلالها تقديم إصلاحات جوهرية. يجب انتقاء هذه الإصلاحات بعناية وتقديمها بتدرّج ورويّة والترويج لها بمهارة. إن الإصرار على تطبيق هذه الإصلاحات رزمةً واحدةً وبصورةٍ فوريةٍ سيكون مصدر فشل لجهود الإصلاح، وسيساهم فقط في تحصين المدافعين عن الوضع الراهن. إن (الإصلاح) الحذر[٢] أو ـ بكلمة أخرى ـ خلسة؛ سيحقق تطوراً في اتجاه تحسين جودة الديمقراطية في عالمنا المعاصر.

في هذه الدراسة القصيرة سأحاول أن أقدّم تصوّراً لإستراتيجية إصلاحية تحترم هذه المحاذير. يرتكز هذا التصور إلى خمسة افتراضات قابلة للجدل:

أولاً ـ ستواجه الديمقراطيات في غرب أوروبا وجنوبها المزيد من الصعوبات في إضفاء الشرعية على نفسها عبر مقارنة أدائها وممارستها بأداء وممارسة نماذج قوة بديلة سواء كانت متخيلة أو حقيقية. ففي الوقت الذي صارت فيه الديمقراطية الليبرالية هي الشكل السائد في أوروبا فيما النظم الأوتوقراطية الفجّة تنازع من أجل البقاء فقط في بلدان تتميز بثقافات وهياكل اجتماعية مختلفة بشكل واضح، فإنه والحال كذلك، فإن معايير تقييم أداء الحكومة وماذا تفعل؟ (وكيف تفعله؟) سيصبح مع مرور الوقت أمراً داخلياً بالنسبة إلى النظرية الديمقراطية المعيارية، وهو ما نظّرت إليه المفاهيم الديمقراطية المختلفة خلال الوقت، وهو ذاته ما ناضل من أجله المواطنون بقوة في الماضي؛ لذلك فلا بد أن توجد نزعة وميل باتجاه خلق تقارب في المؤسسات الرسمية والممارسات غير الرسمية في أوروبا، والتي من شأنها في المقابل أن تقود إلى مستوى أعلى وحيز أضيق في المعايير السياسية.

ثانياً ـ إن الديمقراطيات الجديدة في وسط وشرق أوروبا وفي الأجزاء الغربية من الاتحاد السوفياتي السابق ستجد صعوبةً متزايدةً في إضفاء شرعية على نفسها من خلال القول ببساطة إنها ـ أي تلك الديمقراطيات ـ تقع تحت عبء إرثها الأوتوقراطي، وإنه من العسير عليها ربما احترام معايير الانضباط والوصول لمستويات ممارسة مثل تلك الموجودة في الديمقراطيات القائمة. وعليه فإن المعايير التي سيستخدمها مواطنو تلك الدول ـ الذين تحرروا حديثاً من الأوتوقراطية في تقييم حكامهم ـ ستمتزج بسرعة مع تلك المعايير المستخدمة أصلاً في بقية القارة الأوروبية. والدول التي تعجز عن احترام هذه المعايير ستواجه انخفاضاً أكثر في مشاركة المواطنين في الانتخابات، وهو ما قد يهدد بحدوث عصيان، ما لم يقم حكامهم

المنصَّبون حديثاً باحترام القوانين التي صاغتها الديمقراطيات القائمة في الغرب.

ثالثاً ـ في كلتا الحالتين فإن الكيانات المعنية ستصبح عادةً قادرةً فقط على تطوير جودة مؤسساتها وممارستها الديمقراطية ذات الشأن عبر وسائل إصلاحية جزئية وتدريجية. علاوة على ذلك فإن هذه الإصلاحات لابد أن تكون مصوغةً وموافقاً عليها ومطبقةً وفقاً لمعايير قبل تلك القائمة وعبر مؤسسات قبل تلك القائمة أيضاً. وبشكل نادر فإن الفرصة قد تسنح ـ إذا حدث ذلك ـ لإحداث تغييرات عميقة وعلى مدى واسع و«غير دستورية». وبشكل عام: ما هو حجم التغييرات في قواعد الديمقراطية التي قد يتوقع المرء من حكام استفادوا هم أنفسهم من هذه القوانين أن يحدثوها؟ إن التدوير الروتيني للقوة بين الأحزاب السياسية والتحالفات بين هذه الأحزاب داخل وخارج الحكومة سيفتح الباب أمام فرصٍ متواضعةٍ للتغيير في أحسن الحالات.

رابعاً ـ على الإصلاحي ـ وبناء على ذلك ـ أن تقوده فكرة «الاحتمالية» خلال اختياراته أو اختياراتها بالنسبة إلى التغييرات المحتملة في المؤسسات الرسمية والممارسات غير الرسمية. وعليه أو عليها أن لا يقلق بشأن ما هو «المثالي» وفق النظريات الديمقراطية المعيارية أو بشأن ما قد يظهر وبشكل وارد من التحديات والفرص الكمية، بل عليه أن يقلق بشأن ما هو المحتمل وفق المعطى في الاتجاهين، شرط أن يقتنع السياسيون في الديمقراطيات القائمة من قبل مواطنيهم أن تطبيق هذه الإصلاحات سيحدث تطورات جوهرية في جودة ديمقراطيتهم المستقبلية.

أخيراً ـ يجب على الإصلاحي أن يكون واعياً بمبادئ «الاعتراضية»[٣] والتي تعني عدم تقييد نفسه بتقييم التأثيرات المحتملة التي قد تترتب على خطوة إصلاحية واحدة فقط بل أن يحاول دائماً أن يبحث عن الترابطات والتأثيرات الخارجية التي قد تظهر إذا ما تم تطبيق عدة إصلاحات إما سواسية وإما بشكل تتابعي. إن الخليط من الخطوات هو ما يهم أكثر من التغيير الفردي في القواعد والممارسة.

وبتلخيص هذه الافتراضات الخمسة فإن مستقبل الديمقراطيات الليبرالية النيابية في أوروبا لا يكمن في تحصين واستدامة المؤسسات الرسمية والممارسات غير الرسمية القائمة بل في تغييرها. وكما يقول روبرت دوول وبصرف النظر عن الشكل الذي تكون عليه فإن ديمقراطية أحفادنا لن تكون هي ذاتها ديمقراطية أسلافنا. وبكلمات أخرى ولكي تظل هي نفسها بمعنى أن تحافظ على شرعيتها، على الديمقراطية كما نعرفها أن تتغير خلسة وبحذر ولكن بصورة جوهرية ـ تغييرات واسعة ـ وهذا من شأنه أن يترك أثراً ليس فقط على الكيانات الوطنية بل على كل أوروبا على مستويات سياسية متعددة وبشكل جماعي على مستوى صناعة القرار.

لا شيء جديداً في هذا.

فالديمقراطية مرت بتحولات رئيسة عديدة في الماضي في سبيل التأكيد على منطلقاتها

الأساسية: سيادة مواطنين متساويين ومساءلة حكام غير متساويين. وتوسعت في ممارستها من المدينة إلى الدولة الوطنية؛ ووسعت من مجموع مواطنيها من أولغاركية ذكورية ضيقة إلى جموع العامة من الرجال والنساء؛ وزادت حيزها من مجرد مقاومة القمع وإدارة العدل إلى مجمل السياسات المتعلقة بدولة الرفاه.

إن التحديات والفرص المتوافرة في السياق الأوروبي الحالي بشكل استثنائي متنوعة وقوية. وبشكل مؤكد فإننا محكوم علينا أن نعيش في "أوقات ممتعة" يكون فيها (وهذا مهم جداً) مستوى ومدى التغييرات يبدوان غير مسبوقين وأبعد من نطاق الوحدات التقليدية التي وحتى الآن سيطرت على المشهد السياسي.

إن غالبية الأزمات اليوم تكون إما صغيرة جداً وإما كبيرةً جداً بالنسبة للدول الوطنية التي وجدت في الماضي، وعليه فإنه وداخل أوروبا تمت عمليات تجريب واسعة قادت إلى التفكك باتجاه وحدات صغيرة أو التكامل في وحدات كبيرة.[٤] وللمرة الأولى فإن معرفة المستوى التجميعي الذي يجب أن يحدث عنده التغيير صار مهماً بقدر معرفة جوهر هذه التغييرات نفسها. وسيتم استبدال السؤال الكلاسيكي «ماذا تفعل؟» بسؤال جديد «أين تقوم بذلك؟».

علاوةً على ذلك؛ ولأن كل هذا يحدث في بيئة مسالمة نسبياً؛ فإن الديمقراطيات الأوروبية ستجد صعوبةً في اللجوء إلى إجراءات «طارئة» أو تعليق مؤقت لتمرير بعض الخطوات الإصلاحية في حال تمت مواجهة هذه الخطوات بمعارضة قوية. آخذين بعين الاعتبار أن الحكام قد يميلون إلى تعزيز الحس بالخطورة عبر التأكيد على التهديدات الجديدة للأمن والرد عليها (مثل الحرب على المخدرات أو الحرب على الإرهاب أو الخوف من الأجانب)[٥]، واستغلال هذه المخاوف بقصد إدخال إصلاحات غير ديمقراطية. غير أن تعددية مصادر المعلومات والمنافسة بين السياسيين يجب أن تحد من هذه الاحتمالية في معظم الديمقراطيات الفاعلة. وستكون الأزمة الحقيقية في إيجاد الإرادة لإصلاح القواعد القائمة بوجود حكام استفادوا من هذه القواعد والذين لن يكون ـ عادة ـ من السهل إجبارهم على فعل ذلك بوجود تهديد خارجي يهدد أمنهم أو حكمهم.

وتظل قضية دائمة الظهور تتحكم في كل التخمينات حول مستقبل الديمقراطية ألا وهي كيف ستتواءم وتتعايش المؤسسات الديمقراطية الرسمية والممارسات الديمقراطية غير الرسمية القائمة منذ زمن مع أوضاع اجتماعية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية تحيط بهذه الديمقراطيات وتتصف بسرعة التغيير، وإلى هذه الأوضاع ترتكز الديمقراطية مادياً ومعيارياً.

ويبدو أن كلاً من السياسيين والمواطنين يدركون أن هذه المواءمة ـ بعبارة لطيفة ـ «نصف جيدة».

ويمكن للديمقراطيات الليبرالية أن تقوم بأشياء كثيرة أفضل بكثير من حماية نفسها من المخاطر الناتجة عن هذه التغييرات والاستفادة من الفرص التي توفرها هذه التغييرات البيئية لها.

هناك أدلة كثيرة وواضحة على أن الجهات الفاعلة لا تدرك فقط الحاجة الملحة للإصلاح، بل إنها قد استجابت بطريقة خلاقة لهذه الاحتياجات. خلافاً للانطباع السائد بأن الديمقراطيات الراسخة في الغرب محصنة ضد أية تغييرات جوهرية في القواعد والممارسات وأن الديمقراطيات الجديدة إلى شرقها لا يهمها سوى محاكاة هذه القواعد والممارسات نفسها، فهناك الكثير من الأمثلة على الابتكار والتجريب يمكن ملاحظتها. وغني عن البيان أن هذه الجهود غالباً ما تكون مشتتةً وحديثة العهد؛ ما يجعل مهمة تقييم مساهمتها المختلفة صعبة.

والبعض من هذه يظهر على مستوى الحكم المحلي ومستويات متخصصة في مجالات الحكم. في أغلب الأحيان ترمي هذه الإصلاحات لتحقيق المزيد من الشفافية والمشاركة في صنع القرار من جانب المواطنين و«المعنيين». ولا يثير الغرابة أن المشاكل المتزايدة المتعلقة بتمويل الأحزاب وقضايا الفساد قد أثارت ردوداً على الصعيد الوطني، على الرغم من وجود منظمات غير حكومية مثل منظمة الشفافية الدولية[٦]، ومنظمات دولية، مثل المجلس الأوروبي، قد لعبت دوراً مهماً في تعريف الأداء رديء الجودة ووضعت لذلك معايير. ومن بين القضايا الأكثر شمولية المتعلقة بالعولمة والهجرة الدولية فإن جهود الإصلاح تشمل منظمات فوق وطنية واتفاقيات دولية سواء من خلال مقررات واتفاقيات مجلس أوروبا أو توجيهات وقرارات الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من أنه لم يؤسس لهذا الغرض، فإن مجمل «تجربة» التكامل الأوروبي اليوم يمكن تفسيرها على أنها محاولة للرد ـ على الصعيد الإقليمي ـ على التحدي المزدوج المتمثل في العولمة وتحرير التجارة. وآخذين بعين الاعتبار تعدد مستويات التجميع والتنوع في القواعد والممارسات القائمة بين الديمقراطيات الأوروبية، فإنه ينبغي ألا يفاجأ أحد بأن هذه الجهود الإصلاحية لم تكن موحدةً، وكثيراً ما مرت مرور الكرام دون تقييم.

وبسبب هذا التنوع، فإن تحسين جودة الديمقراطية في أوروبا سيتم تحقيقه بشكل أفضل عبر اعتماد إستراتيجيات وطنية مناسبة، وبعد ذلك الاعتماد على نشر التجارب الناجحة من بلد إلى آخر، ومن مستوى تنفيذ إلى آخر. وقد يكون التقارب في القواعد والممارسات مصير هذه البلدان على المدى الطويل، ولكن وعلى المدى القصير يتوجب على كل واحد من هذه البلدان صوغ وصفتها الخاصة وطريقتها للإصلاح حتى تصل إلى ذلك المستوى. وأياً كان مضمون هذه الوصفة، حيث لا مجال للخوض فيها في هذه الدراسة، فإنني أورد بعض المبادئ التوجيهية التي قد يُنصح الإصلاحيون الحذرون باتباعها.

النزاهة: إن الهدف من الإصلاحات ينبغي أن يكون تحسين جودة الديمقراطية للجميع، وليس تغيير القواعد أو الممارسات لصالح شخص محدد.

وبقدر الإمكان، فإن هذا يعني أن الإصلاحات

ينبغي أن تكون «محايدة» و«ذكية»، بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون واضحاً أنها صممت خصيصاً لصالح حزب سياسي واحد أو اتجاه سياسي على حساب آخر (سواء كان اليسار أو الوسط أو اليمين). ومن الناحية المثالية، فإن الإصلاحات المقترحة يجب أن تكون تقريباً جيدةً بمعنى ألاّ يعاني حزب سياسي أو مجموعة سياسية خسارة كبيرة في الموارد من جراء تطبيق هذه الإصلاحات، حيث إن تطبيقها يفيد الجميع إلى حد ما. يبدو أن من المستحيل الوفاء بهذا الشرط الأخير، على الأقل بسبب احتمالية ظهور اعتراضٍ ما متوقع من قبل بعض الأحزاب أو التنظيمات، والتي قد تقوم بحساب الأمر ويتضح لها أنه ستخسر جراء هذه الإصلاحات نسبياً إن لم يكن بشكل مطلق.

رغم ذلك، فليس من المستحيل تخيّل أن تنفيذ إصلاحات لا تثير جلبة أو حزمة من الإصلاحات قد يتحول إلى أمر مرضٍ أو على الأقل يستفيد منه قطاع واسع من المواطنين لدرجة أن الأقلية التي ستعارض هذه الإصلاحات في البداية ستقبل بها وتؤيدها حتى. وتظل الحيلة مع هذا هي التغلب على المقاومة المحتملة للخاسرين (نسبياً) في سبيل تمرير الخطوات الإصلاحية في المقام الأول. وهذا يقودنا إلى قضية أخرى. . .

الجدوى: هنا المشكلة مشكلة مؤسسة، بمعنى ما هو التركيب الأولى للقوى السياسية ـ العاملة وفق القوانين القائمة للعبة الديمقراطية الليبرالية ـ التي ستؤيد وتشرع في تنفيذ هذه التوصيات المتعلقة بالإصلاح؟.

في كل البلدان الأوروبية فإن مجموع الفاعلين الذين دفعوا تاريخياً باتجاه هذه التغييرات من الأقليات أو الأغلبيات الدينية والمجموعات اللغوية الإثنية والتشكيلات المهمشة، وبالطبع وإلى جانب ذلك الطبقات الاجتماعية بـ«مثقفيها العضويين» قد تمزقت وحدتها مع الوقت. حتى الأحزاب السياسية التي كانت عادة القناة المؤسساتية الأساسية لإحداث هذه التشققات قد وجدت أن أيديولوجياتها قد تعارضت مع أزمات حديثة النشوء ساهمت في تشتيت مؤيدي هذه الأحزاب؛ مما أدى ليس إلى خسارتها أعضاءها المنتسبين إليها فقط بل قوتها كوكيل للتغيير.

ومجموعات المصالح والحركات الاجتماعية التي تحولت (بشكل جزئي) إلى اليسار من قبل أحزاب صارت وبشكل فعلي تخصصية بطريقة واضحة في اهتمامها؛ مما يحول دون لعبها دوراً كوكيل للإصلاح المؤسساتي. إن هذه المجموعات صارت وبشكل شبه كامل ترتكز إلى توفير منافع منتقاة لأعضائها أو تقوم بالترويج لسياسات محددة بالنسبة للعامة بشكل أوسع. ولا يبدو أن أيّاً من هؤلاء يمتلك الدوافع الكافية للترويج للتغيير في قواعد اللعبة، بالقدر الذي يكون فيه التغيير مصحوباً بتحقيق أهدافهم. والإجابة الأكثر وضوحاً تكمن في تآلف مجموعة من القوى، ولكن من سيعمل على تجميع هذه القوى وكيف؟ ويتعلق الشق الأخير من السؤال بالقواعد الليبرالية الديمقراطية الراسخة ـ آخذين بعين الاعتبار السياق غير التثويري ـ فيما يتعلق الشق الأول بالمدى الملائم الذي من شأنه أن

يشكل تهديداً للمستفيدين من الوضع القائم.

مستوى التنفيذ: إن واحداً من الحلول لهذه المعضلة يكمن في الاستفادة من مزايا ما بات واحداً من أكثر الإصلاحات رسوخاً في الديمقراطيات القائمة وتحديداً تفكك القوة وتراجعها إلى المستوى المحلي وعلى مستوى الأقاليم. وبكلمة أخرى البدء من القاع وتطبيق مبدأ «المؤازرة» في تنفيذ الخطوات الإصلاحية. وتقديم التجريب على المستويات المنخفضة؛ وهو ما قد يثمر بعض التأثيرات الإيجابية. ويجب أن يكون سهلاً التعرف إلى هوية الشركاء المتآلفين حيث إن تصرفهم الجماعي يتطلب عدداً أقل ومصادر مبدئية أقل كذلك، فيما يجب أن يكون من السهل مراقبة تأثيرهم.

علاوة على ذلك وبالنظر إلى التزايد الهائل في الاعتماد المتبادل في السياسة وتدفق المعلومات عبر الشعوب على مستوى أقل من الدولة؛ فإن الإصلاحي الجيد يمكن طمأنته بأن جهوده أو جهودها سيتم التقاطها من قبل آخرين إما مباشرة بواسطة وحدات شبيهة وإما بطريقة غير مباشرة من قبل مؤسسات تروّج لـ«أفضل الممارسات» في المنطقة مثل المجلس الأوروبي أو الاتحاد الأوروبي.

مدركين أن الإصلاحات المنفذة قد لا تثمر وتؤتي تأثيرات متشابهة (بقصد/من غير قصد، مرغوب بها/ غير مرغوب بها) وعلى مستويات مختلفة من الفعالية السياسية، حتى داخل الكيانية الواحدة. إن إصلاحاً قد يكون له تأثير على مستوى تعزيز الديمقراطية على المستوى المحلي؛ قد يكون له تأثير أوتوقراطي (سلبي) إذا ما تم تطبيقه على المستوى الوطني. لذلك فإن كل مقترح يهدف للإصلاح يجب أن يحدد ويبرر ـ ليس محتواه وجوهره فحسب ـ بل المستوى الملائم لكي يطبق عليه. وحيث أمكن فإن التجريب الأول والتنفيذ لهذا الاقتراح يجب أن يتم على مستوى منخفض، وفقط حين نتيقن أن له تأثيراً إيجابياً في تعزيز الديمقراطية على هذا المستوى يمكن نقله لمستوى أعلى، وحتى هذا يجب أن يتم بحذر وتدرج.

التجريب: يجب معاملة تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية على أنها تجارب سياسية مضبوطة ومحكومة، وهذا يصلح قانوناً وقاعدةً عامةً. يجب في البداية تقديمها ـ منفردةً أو ضمن رزمة ـ في وحدات قليلة العدد منتقاة بشكل جيد ويتم مراقبة تأثيرها بشكل مباشر ومن ثم تعميمها على وحدات أخرى في المستوى نفسه أو في مستوى أعلى، ويتم ذلك فقط حين يتم التأكد من تأثيراتها الإيجابية وتأثيراتها السلبية.

وبشكل مثالي، فإن الوحدات الأولى للتجريب يجب أن يتم اختيارها على قاعدة النظم «الأكثر تباعداً»، بمعنى أن المرء يجب أن يتحكم بالاختلافات الأخرى ويختار الوحدات المختلفة ما أمكن وفق متغيرات من المتوقع افتراضاً أن يكون لها أكبر تأثير على النجاح والفشل.

وفي أغلب الأحيان فليس من الممكن معرفة أي متغير ـ أو متغيرات ـ سيكون له تأثير على نتيجة التنفيذ مسبقاً. لذلك فقد يكون من

المحمود والمرغوب إثارة هذه التأثيرات وتحفيزها من خلال محاولة تنفيذ الإصلاح على مستويات مختلفة من الوحدات الأوسع/ الأضيق، الأكثر/الأقل تطوراً، المركزية / الطرفية، رغم أنه يجب الإقرار بأنه سيكون من العسير إقناع السياسيين المخضرمين والإصلاحيين الطموحين بهذا.

سيظل تعزيز وتحسين جودة الديمقراطية دائماً «عملاً غير منجز». وسيقوم النجاح في مواجهة بعض التحديات أو استغلال بعض الفرص المحددة بتحويل الأنظار إلى تحديات وفرص جديدة في المستقبل.

وسيركز المواطنون مطالبهم بخصوص جودة الديمقراطية على أنواع جديدة من التمييز والمساءلة وعلى علاقات جديدة من الهيمنة والاحترام الذاتي لمساحات جديدة من الهوية الجماعية. وكل ما قد يأمله المرء، وبشكل منطقي، أن تقوم الخطوات الإصلاحية المدفوع بها بتحريك الكيانات (السياسية) في الاتجاه الصحيح دون أن تفلح يوماً في تجاوز «العجز الديمقراطي».

الهوامش

[1] نسبة إلى أرشميدس العالم اليوناني.

[2] يستخدم شميتر كلمة Stealth والتي تعني أن يقوم المرء بالشيء خلسة أو يتسلل إليه رويداً رويداً وبحذر، وقصد الكاتب أن أي إصلاح في الديمقراطيات القائمة لابد أن لا يحدث جلبة وانتباه المدافعين عن الوضع القائم

[3] بمعنى التي قد تعترض الطريق

[4] الكاتب يشير إلى تفكك بعض الدول مثل يوغسلافيا وتشيكسلوفاكيا حديثاً ونشوء بعض الكيانات السياسية الفوق قومية مثل الاتحاد الأوروبي (سياسات)

[5] من ضمن هذه الإجراءات تقييد الحريات بحجة محاربة الإرهاب واللجوء إلى إجراءات تعسفية مثل التصنت على المكالمات.

شميتر يعبّر عن مخاوف شديدة من انتهاك الحريات تحت ذرائع وجود تهديد خارجي.

[6] Transparency International